شغب الصيصان

ياسل طلوزي

أحاول الخروج من مزرعة حيوانات جورج أورويل فأخدق، ربما لأنني أتذكّر مصير «بوكسر» الحصان الذي أودى به تمرّده، وخرج من المزرعة مكبّلاً فاقدًا لحمولته. وفي المقابل، أتعمّد نسيان اسم الخنزيرين اللذين شغلا منصبيْ «مهمّا» في المزرعة؛ أو هكذا كانا يعتقدان، عندما أوكلت إليهما مهمة تذوق وجبات الخنزير الطاغية «نابليون» قبل تقديمها إليه؛ لقطع الطريق على كل من يحاول تسميمه؛ إذ سيكفيه هذان «الموظفان» عناء التجربة، حتى ولو كان الثمن حياتهما.

على جهةٍ مقابلة، حاولت الخروج من المزرعة العربية أيضًا بأقل الخسائر، خصوصًا عندما حاولت استعادة اسمي نظامين عربيين، تنطّحا للعب ما يشبه الدور السابق، أخيرا، حين وضعا مصير بلديهما وشعبيهما، وقودًا لتجربة التطبيع مع الكيان الصهيوني، خدمةً لـ«نابليون» آخر، يرمي لتحقيق الهدف ذاته، ولكن بعد أن يترصّد نتائج التجربة ومخرجاتها عبر فأري التجارب اللذين زجّهما لتعبيد الطريق أمامه. بوضوح أكبر، لستُ من رهط المقتنعين بأن في وسع بلدين صغيريْن أن يتخذا منعطفًا مصيريًا كهذا من دون تحصولهما المسبق على بطاقة خضراء من أنظمة أضخم منهما بكثير. تتوفّد القناعة أزيد، إذا علمنا أن الإمارات والبحرين هما، أساسًا، عضوان في مجلس تعاون تجمعه سياسات مشتركة، وأهداف استراتيجية بعيدة المدى، ومن ثمّ لا يسعهما الخروج على هذه السياسات من دون تنسيق مع «الشقيقة الكبرى» السعودية التي نعلم، علم اليقين، ما يمكنها أن تقترفه إن لم تكن راضية عن فعل أحد «صيصانها» المحيطين بها. ولعل في تجربة الربيع البحريني قبل سنوات ما يعزّز هذا الرأي، فقد رأينا كيف انتشرت قوات ما تسمى «درع الخليج» كالجراد في طرقات المنامة، لا لتصدّ عدوانًا خارجيًا، بل «عدوانًا» داخليًا من شعب «مذنب» بحلم حرية صغير بحجم جغرافيته.

ليس في وسع أي دولةٍ تسبح في مجرّة الجزيرة العربية أن تتخذ مدارًا يخالف مشيئة الرياض، لأسبابٍ شتى أقلّها أن السعودية، تحديدًا، ذات حساسيةٍ مفرطةٍ حيال مجالها الحيويّ المُحيط بها، وتدفع أموالًا طائلة للحفاظ على «نقائه» خالصًا لها، وبما يلبي سياساتها، مثلما هي على استعداد لتشكيل أحلاف عسكرية ضخمة لتأديب من يخدش هذا النقاء، كالحلف الموجّه إلى اليمن، وكالحصار الذي قادته بمعيّةٍ «صيصانها» ضدّ قطر.

لهذه الأسباب وسواها، من الصعب أن نزدرد الموقف السعوديّ «المحايد» حيال قفزة الإمارات والبحرين «الحليفيْن» في أخدود التطبيع مع إسرائيل، على الرغم من تصريحاتها الدبلوماسية التي حاولت فيها النأي بنفسها عن هذا التوجه، ما لم تستجب إسرائيل لـ«المبادرة العربية» التي هي اقتراحٌ سعوديٌ خالص، جاء لسدّ باب الذرائع ليس إلا ذات قمة عربية تشبه القاع. ففي وقتٍ كانت الخارجية السعودية تدلي بهذا التصريح، كان ثمّة تشويش سبّبه عبور أول طائرة «سلام» إسرائيلية مجالها الجوي في طريقها إلى أبوظبي، وبتصريح رسميّ منها.

خلاصة القول، تريد السعودية التطبيع، وعلى عجل هذه المرة، لاقتناص فرصة انتكاسة الربيع العربي وتعميقها في جذر الروح العربية، قبل أن تعاود التفكير بثورات جديدة، ولأن مثل هذا التطبيع أصبح شرطًا لتحقيق طموحات ولي العهد الاقتصادية ومشاريعه الضخمة التي تعهد بها، والقابلة لجرف و«تقطيع» كل من يقف في طريقها. غير أن «الحذر واجب»، ويلزمه تقديم قرابين أولية، تُنتزع من «مزرعة الصيصان»، وتخضع لتجارب تطبيعية، حتى وإن كانت معلومة النتائج مسبقًا؛ لأن الهدف الأساس أن تمهّد الطريق للجدّة الكبرى التي ستتذرّع بأن ثمّة من «صيصانها» المشاغبين من سبقها، وما تطبيعها غير «تحصيل حاصل»، أملته ظروف «الوحدة» و«العزلة» أو ربما للحدّ من نزق «الصيصان».. إلخ.

هما قصتان متماثلتان، غير أن ثمّة رهانًا على اختلاف مصائر الحصانين بين المزرعتين، فنحن نعلم نهايةً جيدًا نهاية «بوكسر»، لكننا على ثقةٍ بأن الحصان العربي في المزرعة الأخرى استوعب الدرس جيدًا، ولن يقبل مصير سلفه.

لا هي اتفاقيات سلام ولا هي تاريخية

مصطفى البرغوثي

الحدث السريع الذي جرى في جنوب فلسطين على حدود قطاع غزة، في أثناء توقيع معاهدتي تطبيع مع إسرائيل في واشنطن، بعث رسالة قوية وذات مغزى، أن الأمن والسلام في هذه المنطقة كان، وما زال وسيبقى، بيد الفلسطينيين. وعلى الرغم من بهرجة المسرحية التي عُرضت أمام البيت الأبيض، فإنها جاءت أيضاً لتؤكد المقولة الشهيرة، إن التاريخ يكرر نفسه مرتين، مرة على شكل ماساة، وأخرى على شكل مهزلة.

كل معاهدات التطبيع السابقة، واللاحقة إن جاءت، سعى إليها تحالف نتنياهو وترامب وفريقه برئاسة كوشنر لتحقيق ثلاثة أهداف: ترويج صفقة القرن، بكل ما تعنيه من تصفية للحقوق الوطنية الفلسطينية، وترسيخ لنظام الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي، تهميش القضية الفلسطينية، وعزل الشعب الفلسطيني، والادعاء بأن التطبيع مع بعض الأنظمة العربية يعوّض عن السلام الحقيقي الذي لن يتحقق إلا بتلبية حقوق الشعب الفلسطيني. تقديم مسرحية لدعم ترامب المهدّد بالسقوط في الانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة، ونتنياهو المهدّد بالمحاكمة في أربع قضايا فساد، وجهت له الاتهامات بها، والذي استبق توقيع المعاهدتين بتصريحات قال فيها لا لدولة فلسطينية، وإن القدس التي ضمها سنبقى عاصمة موحدة لإسرائيل، وفلسطين هي دولة اليهود فقط، وعلى الفلسطينيين قبول العيش في معازل تحت السيادة الإسرائيلية، أي في إطار نظام أبارتهايد، ولا عودة للاجئ فلسطيني واحد. واستكمل ذلك بالتلويح بإمكانية ممارسة تطهير عرقي جديد ضد الفلسطينيين. أما الرئيس الأميركي فقد رفض، عندما سُئل عن الدولة الفلسطينية، أن يجيب، ورفض أن ينطق اسم «دولة» للفلسطينيين، وعندما سُئل عن ضم الاحتلال أراضي فلسطينية جديدة لإسرائيل، أشاح بوجهه، ولم ينطق بحرف. وكل ما استطرد في تكراره أنه قطع المساعدات عن الفلسطينيين، خصوصاً عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، التابعة للأمم المتحدة، ملوّحا بمزيد من الضغوط على الفلسطينيين، لإجبارهم على القبول بالاستسلام لصفقة القرن.

لم يعد بإمكان أحد ادّعاء أن الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية قد توقف، فهو جار على الأرض يومياً، خصوصا أن معاهدتي التطبيع وقعتا بعد ضم القدس والجولان العربي المحتل، وبعد المباركة الأميركية لذلك الضم، ونقل السفارة الأميركية لدى الاحتلال إلى القدس. ولا علاقة إطلاقاً بين «مسرحية» البيت الأبيض وموضوع السلام، فالنتيجة الأولى لما جرى كانت تقوية معسكر اليمين الفاشي العنصري المتطرّف في إسرائيل، والذي يمثله رئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، الذي يعتبر نتنياهو المتطرّف جداً. وحسب استطلاعات الرأي، سيحصل معسكر بينيت على 22 مقعداً لو جرت انتخابات جديدة في إسرائيل، بعد أن لم يحصل سوى على ستة مقاعد في انتخابات مارس/آذار الماضي، وهو معسكر ديني متطرّف يرفض مبدأ السلام مع الفلسطينيين، والدولة الفلسطينية، ويصرّ على ضم كل الضفة الغربية التي يسميها «يهودا والسامرة» ويرفض التنازل عن أي شبر فيها. ومن ناحية أخرى، تصاعدت، فور توقيع الاتفاقيتين، عمليات الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية، واستشرت الاعتداءات الإسرائيلية، وتوسعت عمليات هدم المنازل والممتلكات، وتصاعدت وتيرة الاقتحامات للمدن الفلسطينية، وتضاعف عدد المستوطنين المقتحمين للمسجد الأقصى، وتكثفت الاعتداءات على المصلين فيه، وتوسعت عمليات الاستيلاء على الأراضي المحتلة.

القضية الحقيقية التي ظهرت بالتوازي مع مسرحية التطبيع و«السلام» كانت صفقات السلاح والتسلح الجديدة، والتي ستحقق من ورائها الولايات المتحدة والصناعات العسكرية الإسرائيلية أرباحا كبيرة، والتبشير بتصعيد الصراعات الدائرة في منطقة الخليج وغيرها، بين أطراف عربية، وداخل بلدان عربية، وذلك كله لا يحقق سلاما، ولا يخدم إلا طموح إسرائيل للهيمنة المطلقة عسكريا واقتصاديا وسياسيا على المنطقة بأسرها، وأخذ دول عربية عديدة رهينة لمنظومات التجسس والأمن الإسرائيلية.

> هناك شعب فلسطيني ضحّى بالكثير، ولن يتنازل عن كرامته الوطنية، أو ينكّس رايات كفاحه

وتبعت ذلك الاحتفال تصريحات السفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، عن فرص قيادات متواطئة على الفلسطينيين، وهي تصريحات وقحة، وتمثل وسائل ضغط رخيصة وتافهة، وتؤكد أن هذا السفير لم يكن يوماً إلا موظفاً لدى نتنياهو وتياره العنصري المتطرف، وما تناساه فريدمان أن لا شرعية في فلسطين لأي شخص إلا الشرعية الوطنية والديمقراطية، ومن تهاون في حقوق الشعب الفلسطيني أو تواطأ مع أعدائه لن يحظى يوماً بقبولٍ وتأييد. وما تناساه منظمو مسرحية التطبيع في البيت الأبيض أن اتفاقات سابقة عُقدت من قبل بين دول أكبر وأهم وإسرائيل، ولم تنتج تطبيعاً بين الشعوب العربية وإسرائيل، كما لم توقف نضال الشعب الفلسطيني، ولا استطاعت تجاوز الحقيقة الراسخة أن جوهر الصراع ومفتاح السلام في الشرق الأوسط كان، وما زال، قضية فلسطين.

وإذا كان هناك أمر إيجابي في كل ما جرى فهو أنه أوجد تحدّيا أدّى إلى رص صفوف الفلسطينيين، في وحدة غير مسبوقة، منذ انهيار حكومة الوحدة الوطنية ونشوء الانقسام الداخلي البغيض عام 2007. وحدة كاملة في رفض «صفقة القرن» ومشاريع التطبيع، ووحدة تتطور تدريجياً في تفعيل المقاومة الشعبية الفلسطينية وحركة المقاطعة ورفض العقوبات على نظام الاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلي، ويمكن أن تتطور لتبنّي استراتيجية وطنية كفاحية موحّدة.

كل أبواق الإعلام المنحازة للرواية الإسرائيلية، وكل محاولات تبرير التطبيع الذي جرى، لن تستطيع إخفاء الحقائق الأساسية: هناك احتلال إسرائيلي هو الأطول في التاريخ الحديث، وهناك نظام أبارتهايد إسرائيلي هو الأبشع في تاريخ البشرية، وهناك جنود ومتطرّفون إسرائيليون يدنسون كل يوم المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وهناك شعب فلسطيني ضحّى بالكثير، ولن يتنازل عن كرامته الوطنية، أو ينكّس رايات كفاحه.

(الأمين العام للمبادرة الفلسطينية)

تفاهمات بوزنيقة الليبية المهدّدة

محمد طيفوري

أعاد المغرب الفرقاء الليبيين إلى طاولة التفاوض، بعد خفوت صوت السلاح على أرض الميدان لصالح لغة الحوار، مستغلا بذلك شرعية اتفاق الصخيرات؛ الموقع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015، من أجل تحريك المياه الليبية الراكدة. ونجح في تتويج خمسة أيام من جلسات الحوار الليبي، في مدينة بوزنيقة جنوب الرباط، باتفاق شامل بشأن توحيد مؤسسات الدولة في ليبيا، وتحديد المعايير والآليات الشفافة والموضوعية المتعلقة بتولّي المناصب السيادية فيها.

وقد استغلت الرباط لحظة انقلاب موازين القوى العسكرية، فاستدعت؛ أواخر شهر يوليو/تموز المنصرم، رئيس المجلس الأعلى للدولة ورئيس مجلس النواب لزيارة المملكة، في اليوم نفسه، وعقدا لقاءات منفصلة مع مسؤولين مغاربة، من دون أي لقاء مباشر بينهما، وذلك تمهيدا لإعادة إطلاق مسلسل التفاوض، بعد حصول الدبلوماسية المغربية على دعم أممي، تمثل في زيارة رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني ويليامز.

مثّل اتفاق بوزنيقة الذي تلى وقف إطلاق النار المعلن عنه في 21 أغسطس/آب الماضي بين حكومة الوفاق ومجلس نواب طبرق، نصرا جديدا للدبلوماسية المغربية التي كانت سباقة إلى الدخول على خط الأزمة الليبية، فاحتضنت، قبل خمس سنوات، أولى محطات الحوار، أعقبتها مؤتمرات ولقاءات في عدة دول (باريس، باليرمو، أبوظبي، غدامس، موسكو، برلين، جنيف)، لم تتوفق في فك شيفرة الصراع بين الطرفين على أرض الميدان. وفي الوقت نفسه، رد على إقصاء المغرب من المشاركة في مؤتمر برلين، 19 يناير/كانون الثاني الماضي، وكذا الأزمة، احتضنت القاهرة لقاء مماثلا بين وفدي مجلس النواب ومجلس الدولة، واستضافت مدينة مونترو السويسرية عن الصخيرات حوالي 20 كيلومترا؛ لا بل إن الوصول إلى الأولى يفرض وجوبا المرور من أمام قصر مؤتمرات الثانية؛ مكان توقيع اتفاق 2015 برعاية أممية، يحمل رسائل إلى أكثر من جهة، مضمونها أن الحل قريب من الصخيرات، وأن ذلك الاتفاق الموقّع يبقى المرجعية الأساسية لأي حل سياسي للأزمة في ليبيا. ولكن ابدا سهلة، في ظل وقف إطلاق النار الهش، وتحديات الانقسام الليبي والتدخلات الأجنبية. وتجد مساعي المغرب دعما، معنويا على الأقل، في الموقف الموحد للبلدان المغاربية تجاه الأزمة الليبية، فعواصم الاتحاد تُجمع على رفض التدخلات العسكرية والأجنبية في الشأن الليبي، مهما كانت أسسه ودوافعه، وقد عبّرت، وإن بشكل منفرد، عن انشغالها العميق بالأوضاع التي تهدد أمن ليبيا واستقرارها ووحدتها، وناشدت الفرقاء التعامل بإيجابية مع المبادرات الإقليمية والدولية لحلحلة الوضع. وهذا أمر نادر الحدوث، فقلما اتحدت مواقف البلدان المغاربية حيال قضية من القضايا، محلية كانت أو دولية.

> لم يعد حفتر رهانا بالنسبة لكثيرين، باستثناء أبوظبي، فروسيا صارت أقرب إلى عقيلة صالح

ولا تبعث معطيات المشهد الداخلي في ليبيا على القدر نفسه من التفاؤل، فالأزمة تقترب من عامها العاشر، فيما الشقاق بين الفرقاء في تزايد، ومواقف الأطراف تتباين داخل الفصيل الواحد، ما ينذر بانفجار الوضع في أي لحظة، خصوصا مع احتدام التضارب بين أجندات القوى الدولية المتدخلة وممثليها في الداخل الليبي. وفي تطور الأوضاع؛ داخليا وخارجيا، أكثر من مؤشر على صعوبة تحقيق المغرب تقدما كبيرا لحل الأزمة، ففي وقت تسعى الدبلوماسية المغربية، في جولة حوار سياسي، يخرج ليبيا من محاولة إقليمية، تعمل على تحجيم دوره، من خلال وأد اتفاق الصخيرات. ويحمل اختيار مدينة بوزنيقة التي تبعد اجتماعا برعاية مركز الحوار الإنساني، حضرته بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا، وشاركت فيه شخصيات من النظام السابق، ما يعني تعددا في المرجعيات، سوف يشوّش لا محالة على مساعي الرباط، نحو الاقتراب فعليا من الخلاف السياسي، بعد حسم الصراع حول المناصب السيادية.

داخليا، وبالتحديد في معسكر الشرق، تزداد حدّة الخلاف في صفوف مكوناته، بين الجنرال خليفة حفتر ورئيس البرلمان عقيلة صالح. وقد بدا ذلك واضحا في عدم اقتناع قوات حفتر بوقف إطلاق النار، المعلن عنه قبل أسابيع، في وقت احتفى به القائد السياسي، ما يظهر انحياز هذا الأخير للحل السياسي، قصد ضمان دور سياسي له في ليبيا المستقبل، فالجهود الدولية تطمح إلى تثبيت الاتفاق بشكل دائم وشامل، من أجل التسريع في مسار سياسي، يصل بالبلاد إلى انتخابات مارس/آذار 2021.

وثمة مؤشر آخر يرتبط بخليفة حفتر الذي لم يعد رهانا بالنسبة لكثيرين، باستثناء أبوظبي، فروسيا أضحت أقرب إلى عقيلة صالح الذي يتحرّك بفريق من المستشارين الروس، كما أنه لم يعد «الرجل القوي» لدى القاهرة التي وجدت في صالح محاورا جديدا، فيما فرنسا بدت جادّة في البحث عن سبيل لفتح قنوات مع الحكومة الليبية المعترف بها دوليا، لحفظ مصالح باريس في ليبيا، بعدما أدركت أن حفتر غير مرحب به دوليا، فاتجاه التفاوض بالصيغة القائمة الآن يعني خروج الرجل من المشهد السياسي، ما قد يدفعه نحو القيام بمحاولة جديدة، على غرار حماقة إبريل/نيسان 2019، في أثناء الترتيب لتسوية شاملة.

جاء صوت الشارع في شكل احتجاج شعبي كسر حاجز الخوف، ليشكل عامل ضغط جديدا على كل الفرقاء في ليبيا، وحتى على القوى الدولية المؤيدة لهم في الخارج، حيث أعلن رفضه المطلق مسكنات التهدئة، وكشف عن حجم الأزمة الاقتصادية في البلد، ما زاد من تأزيم الأوضاع. صحيح، ثمّة مخاطر من استغلال أطراف معينة صوت الشارع، بغية تحقيق مكاسب سياسية، لكن هذا لا يكفي مبرّرا لثني الليبيين عن حقهم في التظاهر.

تصطدم جهود الدبلوماسية المغربية بهذه المتغيرات التي تمثل تهديدا حقيقيا في المستقبل القريب، بالنسبة لإجراءات مضامين اتفاق بوزنيقة، والذي ينتظر أن تُستأنف بشأنه جلسات الحوار أواخر شهر سبتمبر/أيلول الجاري، ناهيك عن إغفال نقطة مهمة تتعلق بالنقاش حول كيفية التعيين في منصب رئيس المؤسسة العسكرية التي غابت عن جلسات النسخة الأولى من الحوار.

(كاتب مغربي)

وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة خلال اجتماعات بوزنيقة في 6 سبتمبر (فاضل سنا/فرانس برس)

الغاز ومناورات روسية متوسطية

سلام الكواكبي

تحدّث الإعلام الغربي، بشكل مكثّف، عن عزم البحرية الروسية إجراء مناورات مشتركة مع نظيرتها التركية شرقي البحر الأبيض المتوسط، في النصف الثاني من شهر سبتمبر/أيلول الجاري، استناداً إلى إعلان تركيا عن قيام المناورات الروسية. وقد سعى الغربيون في ذلك إلى الإشارة إلى عزم تركيا، وهي العضو في حلف شمال الأطلسي، للتحالف مع «أعداء» هذا الحلف من الروس، لإظهار عضلات المواجهة مع من تعتبرهم قوى معادية لمصالحها في هذه المنطقة الحساسة والمقابلة لشواطئها، وفي مقدمتهم فرنسا. وقد سبق للبحرية التركية أن أجرت مناورات محدودة مع إحدى قطع الأسطول السادس الأميركي منذ أسابيع. كما استعرضت فرنسا، في المقابل، عضلاتها البحرية من خلال مناورات مشتركة مع حلفائها اليونانيين والقبرصيين والمصريين والإماراتيين (...). وقد نفّذ تركيا رسمياً، عبر وكالة الأناضول، تمارينها مع مؤسسات الاتحاد أن بحرية. وقد تأكد فعلاً بعد ذلك أن الروس يستعدّون لهذه المناورات من طرف واحد، بما أن وطأت أقدامهم المتوسط عبر وجودهم المهيمن عسكريا وسياسيا وإقتصاديا في سورية.

الروس إذاً يُجرون تمرينات بحرية في شرق المتوسط، مستعرضين قوتهم البحرية المحدودة، والتي تعاني من نقص كبير في المعدّات الحديثة، كما تجمع عليه كل المطبوعات المتخصصة بشؤون السلاح والتسلح. على الرغم من هذا، فاستعراض القوة الروسي طبيعي يوم تنتفض خبايا المؤامرة العربية على فلسطين وقضيتها وشعبها. وبدّنا الآن نعرف أكثر عن خيوط هذه المؤامرة التي بدأت قبل عقود من التطبيع والتحالف السرّي مع الكيان الصهيوني، ولن نُفاجأ مطلقاً بأن نرى مسؤولين عرباً آخرين يتبادلون العبارات الحارّة، ويلتقطون الصور مع نظرائهم الإسرائيليين، ما يكشف حميمة علاقتهم الآثمة.

(كاتب مصري في واشنطن)

> الغاز سيستمر في التدفق إلى أوروبا، ولن تنفع التهديدات الأوروبية المحدودة وغير المزودة بأدوات فاعلة

عملية وصول هذا الغاز المحتملة إلى الأسواق، وتُبقي على الهيمنة الروسية على الأسواق الأوروبية على الأقل، والتي تعتبر روسيا مصدراً أساسياً لها، حيث تستورد أوروبا أكثر من نصف احتياجاتها من الغاز من روسيا.

في عام 2016، وبعد أزمة القرم، ووضوح التبعية الأوروبية المعقدة للغاز الروسي، قدّم الاتحاد الأوروبي حزمة تشريعية أولى عن «الأمن في مجال الطاقة»، مفترضا منها تعزيز استقلالية أوروبا في مجال الطاقة، كما تسعى إلى تعزيز التعاون البيني بين دول الاتحاد في هذا الاتجاه. وتحتوي هذه الحزمة على إجراءات مقترحة، أهمها تعزيز الاعتماد على الغاز المسيل الذي يسهل نقله، على الرغم من كلفته العالية، والذي يُعتبر أقل تلويثا من الغاز الطبيعي. كما نصت الحزمة على وجوب أن تتعمد الدولة العضو إلى إشراك مؤسسات الاتحاد في أية مفاوضات ثنائية لاستيراد الطاقة، كما يفرض تصويتاً من البرلمان الأوروبي على الاتفاقيات المرتبطة. وهذا يضاف إلى المؤسسات الاستراتيجي للروس، لأنه سيؤمّن هيمنتهم الكاملة على سوق الطاقة في أوروبا، في ظل عجز السياسات الأوروبية عن الاستقلال في هذا الملف. وهو سيساعد على الالتفاف حول أوكرانيا وعدم الخضوع لتوتر العلاقات بين موسكو وكييف. من جهتها، تعتبر ألمانيا المستفيد الأكبر من الأنبوب الجديد. لذلك هي تتجاوز مسألة المعارض الروسي بواقعية قصوى، وتحصر الأمر في الجانب الاقتصادي الاستراتيجي.

وفي غياب موقف أوروبي موحد تجاه روسيا، يُشعرها بوجود ضغط حقيقي، لكي تتراجع عن التأثير سلباً في محيطها عموماً، وفي منطقة المتوسط خصوصاً، كما في ظل فقدان مؤسسات الاتحاد الأوروبي آليات تساعد الأعضاء على التخلص من التبعية لروسيا في مجال الطاقة، فأي حديث عن خلافات مع روسيا لن يتجاوز التلميحات والرسائل غير المباشرة التي تعوّد الطرفان على تبادلها منذ ما قبل نهاية الحرب الباردة.

ودول الاتحاد الأوروبي، أخيراً، إثر اتهام ألمانيا الصريح موسكو بمحاولة قتل المعارض، الكسي نافالني، وهو يعالج في برلين حالياً، إلا أن الغاز سيستمر في التدفق إلى أوروبا، ولن تنفع التهديدات الأوروبية المحدودة وغير المزودة بأدوات فاعلة. هذا الأنبوب استراتيجي للروس، لأنه سيؤمّن هيمنتهم الكاملة على سوق الطاقة في أوروبا، في ظل عجز السياسات الأوروبية عن الاستقلال في هذا الملف. وهو سيساعد على الالتفاف حول أوكرانيا وعدم الخضوع لتوتر العلاقات بين موسكو وكييف. من جهتها، تعتبر ألمانيا المستفيد الأكبر من الأنبوب الجديد. لذلك هي تتجاوز مسألة المعارض الروسي بواقعية قصوى، وتحصر الأمر في الجانب الاقتصادي الاستراتيجي.

وفي غياب موقف أوروبي موحد تجاه روسيا، يُشعرها بوجود ضغط حقيقي، لكي تتراجع عن التأثير سلباً في محيطها عموماً، وفي منطقة المتوسط خصوصاً، كما في ظل فقدان مؤسسات الاتحاد الأوروبي آليات تساعد الأعضاء على التخلص من التبعية لروسيا في مجال الطاقة، فأي حديث عن خلافات مع روسيا لن يتجاوز التلميحات والرسائل غير المباشرة التي تعوّد الطرفان على تبادلها منذ ما قبل نهاية الحرب الباردة.

(كاتب سوري في باريس)

كاريكاتير فهد

حكاية التطبيع الإماراتي مع إسرائيل

خليل العناني

لكل تطبيع عربي مع الكيان الصهيوني حكاية. يُحكى مثلاً أن الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، اتخذ قرار التطبيع مع إسرائيل بشكل مفاجئ أربك حسابات، لا وزرائه ومستشاريه فقط، الذين استقال بعضهم احتجاجا على زيارته إسرائيل في نوفمبر/ تشرين الثاني 1977، وأبرزهم وزير خارجية السادات نفسه، الراحل إسماعيل فهمي، ولكن أيضاً أربك حسابات خصومه وحلفائه. يحكي وزير الخارجية الأميركي الأسبق، هنري كيسنجر، إبّان السبعينيات، وشغل الدبلوماسية الأميركية والآن المُخلص لإسرائيل، أن ما أربكهم ليس قرار السادات المفاجئ بزيارة إسرائيل والتمهيد للتطبيع مع الكيان الصهيوني، ولكن المفاجئ أنه لم يطلب شيئاً في مقابل ذلك!

أما حكاية التطبيع الإماراتي مع إسرائيل، فلم تبدأ في 13 من أغسطس/ آب الماضي، حين أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، التوصل إلى اتفاق سلام بين الإمارات وإسرائيل وتطبيع علاقاتهما بشكل كامل، ولا يوم 15 من سبتمبر/ أيلول الجاري، حين وُقّع اتفاق التطبيع بينهما في واشنطن، ولكن قبل ذلك بأكثر من ربع قرن، وتحديداً في عام 1994. بخبرنا بذلك السفير الإسرائيلي في ألمانيا، جيرمي إيسخاروف، الذي كان أول دبلوماسي إسرائيلي يلتقي مسؤولاً إماراتياً، وهو جمال السويدي الذي كان يعمل مستشاراً سياسياً لولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، وقد أنشأ وقتها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الذي كان يُستخدم (وربما حتى وقت الإعلان الرسمي عن التطبيع) قناة خلفية للتطبيع بين الإمارات وإسرائيل، ولعقد لقاءات بين مسؤولي البلدين، وذلك حسب إيسخاروف الذي كان أنذاك الرجل الثالث في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، وقد تواصل معه أحد المستشارين الأميركيين نيابة عن أبوظبي من أجل معرفة موقف إسرائيل من سعي أبوظبي إلى شراء طائرات إف 16 من الولايات المتحدة، ورغبة أبوظبي في أن تتفادى أي معوقات قد تحدث في الكونغرس بهذا الشأن. التقى إيسخاروف بالسويدي، وتحدثا ليس فقط في ما يخص صفقة الطائرات مع واشنطن، بل في أمور أخرى كثيرة، منها كيفية تطوير العلاقات بين إسرائيل والإمارات في مجالات أخرى.

هكذا يتحدّث إيسخاروف، بكل فخر، عن الرؤى والمصالح المشتركة التي تجمع تل أبيب وأبوظبي، ومهدت لمزيد من اللقاءات والاجتماعات بين مسؤولين إسرائيليين وإماراتيين على مدار ربع القرن الماضي. يذكر، مثلاً، أنه جرت مناقشة موضوعات عديدة، مثل إيران، خصوصاً نشاطها النووي، والصواريخ التي تهدّد المنطقة، أو الوضع في سورية، أو مصر أو الأردن. كان هذا يحدث بينما تسجّل الإمارات ظاهرياً، سواء في القمم العربية أو لقاءات جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، التزامها «دعم الشعب الفلسطيني في بناء دولته على حدود عام 1967... والتزام المبادرة العربية للسلام»... إلخ، في وقتٍ كانت تطعن فيه الفلسطينيين من الخلف عبر لقاءات وصفقات وتحالفات مع الكيان الصهيوني.

لم يجرؤ الإماراتيون، ولن يجرؤوا، على كشف أبعاد علاقتهم الممتدة بإسرائيل وخباياها منذ التسعينيات، وذلك مثلما يفعل المسؤولون الإسرائيليون حالياً، الذين لا يذخرون جهداً في الحديث، بفخر، عن كيفية اختراقهم الدوائر الرسمية العربية خلال العقود الأخيرة. لذا، ليس غريباً أن يتحدّث نتنياهو بكل ثقة عن أن دولاً عربية أخرى (حدّدها بخمس دول) ستلحق بقطار التطبيع قريباً. وليس هناك أدنى شك أيضاً في أن هذه البلدان قد بدأت بالفعل تطبيعها مع الكيان الصهيوني على مستويات مختلفة اقتصادية وسياسية واستراتيجية وتكنولوجية. كل يوم تنكشف خبايا المؤامرة العربية على فلسطين وقضيتها وشعبها. وبدّنا الآن نعرف أكثر عن خيوط هذه المؤامرة التي بدأت قبل عقود من التطبيع والتحالف السرّي مع الكيان الصهيوني، ولن نُفاجأ مطلقاً بأن نرى مسؤولين عرباً آخرين يتبادلون العبارات الحارّة، ويلتقطون الصور مع نظرائهم الإسرائيليين، ما يكشف حميمة علاقتهم الآثمة.

(كاتب مصري في واشنطن)

مشاهد الانتفاضة بعد 20 عاماً

حسام كنفاني

قبل عشرين عاماً، وفي مثل هذا الشهر، وتحديداً في الثامن والعشرين من سبتمبر من عام 2000، كانت القضية الفلسطينية على موعد مع التحول الأبرز في مسارها منذ اتفاقات أوسلو، بعدما رفض الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قبول ما تم عرضه عليه في كامب ديفيد ومن ثم في طابا، ومن ثم كان دخول أرييل شارون إلى ساحة المسجد الأقصى، ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية، وما رافقها من محطات انتهت إلى استشهاد عرفات بعد حصاره في المقاطعة. في تلك الفترة، لم يكن حصار عرفات إسرائيلياً أميركياً فقط، بل كان عربياً أيضاً. حينها كان الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك يرفض الإجابة على المكالمات الهاتفية من أبو عمار، أو على الأقل بعضها، كما تم منع كلمة الرئيس الفلسطيني في القمة العربية في بيروت التي أنتجت المبادرة العربية للسلام، وما تلى ذلك من تخل عربي عن الرئيس الفلسطيني، والقضية الفلسطينية.

اليوم، يبدو أن التاريخ يعيد نفسه بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وإن بشكل مختلف. لا يحمل بعداً عسكرياً كما كان عليه الوضع إبان الانتفاضة الثانية. فالتخلي عن القضية الفلسطينية بات أوضح، وأكثر فجاجة، والحصار يطبق على أبو مازن من كل جانب، عربياً ودولياً، إضافة إلى إسرائيل.

وكلام السفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، أو ما نقلته عنه صحيفة «يسرائيل اليوم»، ثم عادت ونفته لاحقاً، في ما يتعلق باستبدال الرئيس الفلسطيني بالقيادي المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان، لم يكن زلة لسان من السفير أو خطأ مطبعياً من الصحيفة، بل رسالة مبطنة من التحالف الجديد الخارج من رحم مهرجان التطبيع الذي حصل في واشنطن الثلاثاء الماضي. القيادة الفلسطينية تدرك أن هذا التحالف لن يقف عند حدود الاستعراض الإعلامي الذي يريده الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لتحسين صورتيهما الانتخابية، بل ستتكون خطوات مكملة على الأرض في الداخل الفلسطيني.

تدرك القيادة الفلسطينية أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعرفان أن هذه الاتفاقات، ومهما دخلت عليها دول إضافية، ستكون حبراً على ورق، ولن تحقق الأمن لإسرائيل، ما لم يتم التصرف تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا الإدراك يحتم أن يكون هناك توجه، لاحقاً، للفلسطينيين، بعد تمهيد الأرضية العربية ودفن المبادرة العربية للسلام، يعرض «سلام» من وحي صفقة القرن، أو تفاهم ترامب - نتنياهو. لذا إن التوجه الأميركي الإسرائيلي سيكون أولاً نحو الدفع لتغيير القيادة الفلسطينية الرافضة بقوة لمثل هذا الاتفاق.

هذا وضع سياسي مشابه لما عاشته القضية الفلسطينية بعد الانتفاضة الثانية، وفي حياة أبو عمار، حين عمدت الإدارة الأميركية إلى الضغط لتبديل قيادة السلطة، ومن أطراف في السلطة كان أبرزهم دحلان نفسه، الذي اصطف خلف أبو مازن في ذلك الحين، والذي كان المرشح ليكون رئيس الوزراء الفلسطيني الأول بناء على ضغط أميركي أدى إلى استحداث هذا المنصب. الأمر الذي على السلطة الفلسطينية أن تتوقع حدوثه بصيغة ما في المرحلة المقبلة.

الفرق بين اليوم والأمس هو عدم وجود رد فعل واضح للسلطة الفلسطينية، وحتى للفصائل. فإضافة إلى التصريحات وبيانات الإدانة، لم يكن هناك أي تحرك واسع على الأرض للتنديد باتفاقات التطبيع الإماراتية البحرينية الإسرائيلية، رغم أنه من المفترض أن السلطة والفصائل اتفقتا على تفعيل المقاومة الشعبية. فإذا لم تكن هذه المقاومة اليوم رداً على الهجمة على القضية الفلسطينية وهذه الاتفاقات التطبيعية وتبعاتها، فمتى تكون؟

إدلب ومغامرات روسية جديدة

فاطمة ياسين

تدرك روسيا أن فتح جبهة مواجهة مرة أخرى في إدلب أمر صعب في المدى المنظور، وذلك بع

عندما تزدوج الهوية في دستور للجزائر

حسان زهار

تتجه الجزائر نحو أيام حساسة وحاسمة، في عمر مسار التغيير الذي تشهده، وكذا في نتائج الصراعات السياسية والمجتمعية والثقافية التي تعتمل داخلها، في أعقاب الضجة الهائلة التي تشهدها البلاد بعد طرح السلطة الجزائرية مشروع تعديل الدستور المثير للجدل، ما يجعل من الفترة التي تسبق موعد الاستفتاء الشعبي على مشروع الدستور الذي يمكن وصفه بالدستور «الملغم»، قبل يوم الاستفتاء المقرّر في الفاتح (الأول) من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، بأنها فترة حاسمة، ناحية صناعة المشهد المقبل، لما بات يعرف اصطلاحا بـ«الجزائر الجديدة» التي أطلقها الرئيس عبد المجيد تبون.

الأيام الأربعون المقبلة إذن حاسمة وملتهبة في الجزائر، فالنقاش المجتمعي حول مشروع الدستور الجديد الذي تم طرحه على البرلمان بغرفتيه، وتم تمريره بـ«الإجماع»، في ظل مقاطعة أبرز أحزاب المعارضة له، وفي ظل الرفض الشعبي الواسع والعارم لهذا المشروع، من المرجّح أن يأخذ أبعادا غير متوقعة، بالنظر إلى البنود السيئة، وأحيانا الخطيرة، التي تضمّنها التعديل الجديد. ومرد حساسية المشروع الدستوري المقترح على الجزائريين للاستفتاء أنه حمل الطابع «الاستعجالي» المثير للريبة، فقد فُرض على المجلس الشعبي الوطني، للمصادقة عليه جملةً من دون نقاش، وهذا عكس ما سبق للرئيس تبون أن وعد به، كما أن اللجنة القانونية التي تم اختيارها بداية لصياغة التعديلات شُكلت في ظروف غامضة، ومن شخصياتٍ لا أحد يعرف عنها أي شيء، ما عدا رئيس اللجنة المعروف بأنه من أشرف من قبل على تعديلات دستور عبد العزيز بوتفليقة للعام 2016، والأخطر من ذلك، أن التعديلات التي اقترحتها القوى الوطنية والأحزاب السياسية على المسوّدة الأولى لهذا التعديل، لم يظهر عليها أي أثر تقريبا في المشروع النهائي الذي سيطرح للاستفتاء الشعبي، إلا في ما تعلق بحذف مادة اقتراح منصب نائب لرئيس الجمهورية، أما معظم المواد الخلافية الأخرى، وخصوصا منها التي تخص هوية الدولة والشعب، وصلاحيات رئيس الجمهورية وطبيعة النظام السياسي فقد بقيت كما هي من دون أدنى تعديل.

ولتقريب الصورة أكثر، عن مدى خطورة الوضع الذي يتهدّد الجزائر العربية، في كينونتها وهويتها، من المهم التأكيد هنا أن المشروع يطرح، لأول مرة، مفهوما مختلفا تماما للهوية الجزائرية عما عرفته البلاد طوال تاريخها، حيث يتحدّث لأول مرة عن هويتين (عربية وأمازيغية)، من خلال الثنائية اللغوية اللسانية (لغة عربية في مقابل لغة أمازيغية لم تستكمل بناءها اللغوي أصلا)، بل وثنائية هوياتية للأرض نفسها أيضا، فقد أقرّت ديباجة الدستور صراحةً ولأول مرة أن «الجزائر أرض عربية وأمازيغية»، بينما حدّدت المادة الرابعة منه، وهي التي أريد لها أن تكون «صمّاء» غير قابلة للتعديل في المستقبل، فتقول إن «تامازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية» إلى جانب اللغة العربية. والغريب أن البند الرابع من هذه المادة يقول بالحرف الواحد «يستند المجمع الجزائري للغة تامازيغت إلى إشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تامازيغت قصد تجسيد وضعها لغةً رسميةً في ما بعد»، بما يعني أن المشرّع يقر بأنها ليست لغة مكتملة، ومع ذلك فهو يرسّمها بشكل قبلي لكن (فيما بعد)!

وأصل الحكاية أن المطلب الثقافي البربري الذي صار يعرف، في العقدين الأخيرين، بالمطلب الأمازيغي المستحدث، شكّل، منذ ثمانينيات القرن الماضي، صداعا للدولة الجزائرية، بعد أن تمكّنت فرنسا من تقوية التيار «البربريستي» المعادي للانتماء العربي للجزائر، والذي يجعل مما يسمى «تامزغا الكبرى» الممتدة، بحسب أدبياتهم، من جزر كناري غربا إلى واحة سيوة المصرية شرقا، مناقضا لمفهوم الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، وذلك عبر الحركات الإحتجاجية التي عرفتها بعض فترات حكم هواري بومدين والشاذلي بن جديد وبدايات حكم بوتفليقة، قبل أن يبرز بشكل مثير للريبة في أثناء فترة الحراك الشعبي الذي انطلق في 22 فبراير/ شباط من العام الماضي، حيث ظهرت ما تسمى الراية الثقافية الأمازيغية، منافسة للراية الوطنية الجزائرية، وكانت سببا رئيسيا في انفضاض معظم الجزائريين عن الحراك، بعد أن تبين أن الحراك الذي خرج بمطالب الحرية والديمقراطية قد اخترقته جماعات «إثنية» طرحت مطلب فئوية هوياتية، لا علاقة لها ببناء الدولة الديمقراطية.

والمثير في القضية التي تسيل حبرا كثيرا اليوم في الجزائر أن أنصار المسار الدستوري الذين راهنوا على خريطة طريق السلطة، وعارضوا فكرة المجلس التأسيسي، خوفا من الوقوع في هذه المحاذير، وكانوا سببا مباشرا في انتخاب الرئيس تبون، يعيشون حاليا صدمة وجودية كبيرة، أمام هول ما يرونه من نكوص لآمالهم العريضة في بناء الدولة النوفمبرية (نسبةً لبيان انطلاق ثورة التحرير الكبرى ضد الاستعمار) التي أكّدت الهوية العربية الإسلامية للجزائر، ذلك أنهم يشهدون بأعينهم أن ما فشل فيه المجلس التأسيسي الذي كان يُراد من خلاله إعادة صياغة الدولة وهويتها، وفق الرؤية الفرنسية، عبر تقوية كفّة الأقليات، يكاد يتحقق اليوم بحذافيره مع هذا الدستور الجديد الذي يمكن تسميته «دستورا تأسيسيا»، يعيد صياغة هوية الدولة، من خلال إقحام المادة الرابعة التي تحقق الازدواجية اللغوية الهوياتية، وجعلها مادة صمّاء، في غياب برلمان تمثيلي حقيقي للشعب الجزائري، تمكنه مناقشة بنود هذا الدستور وتفكيك ألغامه.

يمهّد هذا الوضع بجلاء، مستقبلا، لإشكالات هوياتية عويصة على الحل، وسيكون تأثيرها ليس محليا على الجزائر فقط، وإنما على مجمل المغرب العربي، بل وحتى العالم العربي وعلى أفريقيا أيضا، لأنه يؤسّس ويشرعن لهوية جديدة مصادمة للهوية العربية، بالطريقة نفسها تقريبا التي أسس لها دستور بول بريمر في العراق بعد الغزو الأميركي، والذي أسس لهويات دينية وإثنية، وكان السبب المباشر بعدها في تفكيك العراق إلى طوائف ومذاهب وأعراق، قبل أن تنتشر نيران تلك الفتنة المذهبية التي صنعت في مخابر الغرب، لتلتهم مجمل المشرق العربي.

وبسبب كل هذه المخاطر المحدقة، يدرك قطاع واسع من الجزائريين غير المهيكلين، بل والممنوعين أصلا من التهيكل، بسبب تجميد منح الاعتماد للأحزاب الجديدة التي ولدت من رحم الحراك الشعبي، والاكتفاء بالخريطة السياسية القديمة، أنهم أمام دستور يمهّد «للفدرلة»، كمرحلة أولى نحو التقسيم الكامل على أساس عرقي لساني، وهو الخطر الماحق الذي قد تتعرّض له باقي دول شمال أفريقيا في العقود المقبلة، وفي مقدمتها المغرب، إذا ما نجحت قوى الشر في جرجرة أكبر دولة أفريقية من حيث المساحة إلى هذا الفخ الكبير.

> يطرح مشروع الدستور، لأول مرة، مفهوماً مختلفاً تماماً للهوية الجزائرية عما عرفته البلاد طوال تاريخها
>
> يتمنّى شعب الجزائر بقاء الدولة الوطنية موحّدة بحدودها الحالية، وأن لا تتفكّك الجغرافيا والديمغرافيا إلى دويلات

الكرة الآن في مرمى الشعب الجزائري. وعلى الرغم من المخاوف المشروعة من أن يتم الاعتماد على «التزوير» في الصناديق، على الطريقة نفسها التي تم فيها تمرير المشروع على برلمان «مزوّر»، كشفت التحقيقات والمحاكمات لرموز النظام السابق أن منصب النائب كان يباع بمئات آلاف الدولارات، إلا أن ذلك لا يمنع أن يقرّر الشعب مصيره، مستحضرا عظمة ثورة نوفمبر التي أُريد أن تكون تاريخا لوأد حلم الاستقلال والحرية، لتكون موعدا متجدّدا مع التاريخ، لبعث هذا الإرث النوفمبري العظيم.

في انتظار ذلك، يحتاج الأمر أن تؤدي النخب الجزائرية الوطنية الدور الطليعي المنوط بها، ولو عبر وسائط التواصل الاجتماعي، عبر كشف ملابسات ما يراد للجزائر، من مخططات الإلحاق بباقي جغرافيا الخراب العربي، وهي المهمة التي لا تبدو سهلة أبدا، في ظل سطوة البروباغندا الرسمية المرافقة لطرح مشروع الدستور «القنبلة»، وعمليات تجنيد الإعلام والأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، بغرض «التحسيس» لإقناع المواطن بالتصويت لصالحه، في مقابل عملية غلق غير مسبوقة، أمام الرأي الآخر، لم تشهدها حتى أتعس فترات حكم الرئيس السابق بوتفليقة.

والمؤسف حقا، الآن، أن شعبا ضرب أروع الأمثلة في حراكه أخيرا ضد حكم عصابة بوتفليقة، والذي أبهر العالم بسلميته وحضاريته، كان يُفترض أنه يناقش اليوم آليات وأدوات الحكم الراشد ودولة القانون، وقضايا الفصل بين السلطات، وتعزيز الحريات العامة والفردية، وما إلى ذلك من القضايا التي تؤسس لدولة المواطنة والإبداع، وإذ به وأمام هول الثورة المضادّة التي جاءته من حيث لا يدري، يتناسى ذلك كله، ويتمنّى فقط بقاء الدولة الوطنية موحّدة بحدودها الحالية، وأن لا تتفكّك الجغرافيا والديمغرافيا إلى دويلات ومليشيات تتقاتل لصالح قوى الاستكبار العالمي.

نحو أربعين يوما هو عمر بكامله لتجذير الوعي بالوطن الواحد، والإيمان بالأمة الواحدة، ذات رسالة خالدة، تماما كما هي فرصة نادرة لوحش الغابة، لكي ينسخ مصير السودان ولبنان والعراق على الجزائر، وينشب مخالبه في أرض الشهداء.

(كاتب جزائري)

متى ينجح الحراك القادم في مصر؟

عماد الدين شاهين

الحراك الشعبي قادم من دون شك في مصر، سواء اختار الشعب أن ينزل إلى الشوارع اليوم (20 سبتمبر/ أيلول) كما يطالب ناشطون، أو في وقت لاحق بشكل تلقائي، ومن دون سابق موعد.«لا ثورات تولد من رحم الأمل وليس من شدة البؤس». تلك مقولة شهيرة لأحد منظري الثورات البارزين، كرين برينتون. ولعل المفتاح في كلمة «الأمل» التي قد تحمل الإجابة عن أسئلة محورية: لماذا لا تنتفض (تنزل) الجماهير؟ ما هي الشروط التي ينبغي أن تتوفر كي تتحرّك؟ وماذا سيحدث بعد تحرّكها؟

استفاضت دراسات وبحوث عديدة في شرح الأخطاء الإستراتيجية التي وقعت في أثناء ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011 والفترات التي تلتها، إلى أن وصل بنا الحال إلى حكم عسكري قمعي عصف بأي صوت معارض، وحظر التجمعات والممارسة السياسية الفعالة، وعسكر المجتمع وخنق قدرته على الحراك، وتواطأ مع المجتمع الدولي ضد إرادة الشعوب وحقها في الحرية والديمقراطية والتحكّم بقرارها بإرادتها الحرّة. ولعل المواطن البسيط يعي تماما الثمن الباهظ الذي دُفع، منذ ذلك الوقت، والمخاطر الجمّة التي قد تتفاقم لو حدّثته نفسه بالانتفاضة مرة أخرى. ولعله أيضا يستشعر غياب البديل المتمثل في قياداتٍ ملهمةٍ تحوز على الثقة، وتبعث الأمل في قدرتها على بناء نظام مستقر وفعال، وتطوير البرامج التي تقدّم الرؤية الواضحة، وتلبي الاحتياجات الأساسية للشعب، وتحافظ على المصالح الإستراتيجية لمصر. والأهم من ذلك كله المؤسسات المدنية التي يمكن أن تستند إليها الدولة، وتحل محل المؤسسة العسكرية التي أحكمت السيطرة، ليس على الدولة فقط، بل وعلى المجتمع أيضا.

التحرّك في ظل نظام يواصل القمع منذ تسع سنوات بشكل منتظم، وفي غياب البديل، تجعله يبدو وكأنه مخاطرة جسيمة غير محمودة، ولا مضمونة العواقب.

ومن حسن الحظ أن المناخ الثوري ما زال ينبض في مصر، ولم يستطع النظام العسكري أن يخمد أنفاسه، فالسخط الشعبي يتزايد وبسرعة، لأسباب منها ارتفاع نسب الفقر والضائقة المالية والاقتصادية التي أنهكت قطاعا واسعا من الطبقة الوسطى، ناهيك عن الطبقات الفقيرة. كما أن قطاعات عريضة من الشباب الساخط على نظام الحكم في مصر، ومن الفئات العمرية الأقل من 25 عاما، باتت تتطلع إلى استعادة روح يناير، وإحداث التغيير الحقيقي هذه المرّة. وتساهم سياسات الحكومة في تحميل المواطن أعباءً لا قدرة له على تحمّلها من رفع للدعم وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري، وأخيرا فرض الجباية والأتاوات والإزالات على عموم الشعب، تساهم في إرتفاع وتيرة الغضب. ومهما حاول النظام أن يزيّن «إنجازاته» ويروّجها، فإنه ما زال عاجزا عن معالجة المشكلات الهيكلية للاقتصاد المصري (العجز المزمن في ميزان المدفوعات – تفاقم الإنفاق الحكومي والمديونية الداخلية والخارجية – ضعف الإنتاجية والتصدير – قلة الاحتياطي من النقد الأجنبي). وبات من الواضح التوتر الشديد والاهتزاز الملحوظ بين الطبقة الحاكمة في إمكانية احتواء الغضب الشعبي وتحذير الأجهزة الأمنية للنظام نفسه من مغبّة سياساته، وارتفاع وتيرة الغضب، وقفز عديدين من مؤيديه من قاربه، واستشعارهم بخطورة المسار الذي يسير فيه. لكل هذه الأسباب، إضافة إلى اتساع أطياف المعارضة غير التقليدية وتنوعها، والتي ارتفع صوتها، ليحل محل معارضة النخب السياسية التقليدية العقيمة، أصبحت تتوفر شروط عديدة لإمكانية الحراك. لكنها تظل غير كافيةٍ لإنجاحه وإحداث التغيير.

ما المطلوب كي ينجح الحراك؟ ببساطة شديدة، المطلوب تنظيم الساخطين قبل أن يتحرّكوا، فلا يمكن للجماهير أن تتحرّك من دون قيادة وتنظيم وبديل وبرامج تزرع الأمل في جدوى الحراك. من حق الجماهير أن ترى، ولو بصيص ضوء في آخر هذا النفق المظلم، يبعث فيها الأمل، ويحفزها على التحرّك.

«لماذا تنجح أو تفشل الثورات؟» سؤال مهم طرحه أستاذ العلوم السياسية، روبرت ديكس، في دراسة متميزة، توصل فيها إلى أن المفتاح الأساسي والعامل المشترك في كل الثورات هو القدرة على بناء تحالفاتٍ تناضل ضد الأنظمة المستبدة، وتحشد الجماهير، لتُحدث التغيير والانتقال إلى نظام جديد. ربما يرى كثيرون أن هذا كلامٌ قديم، جُرّب في مصر من قبل، وثبت فشله. ولكن الحقيقة أن من جرّبه من قبل هو الذي فشل أو أفشله، ومن لم يجرّبه ما تزال لديه الفرصة الّا يكرر أخطاء من سبق وينجح. وللحقيقة أيضا أن المرّات التي جرى فيها تكوين تحالفاتٍ حقيقيةٍ شهدت نجاحا ملحوظاً، كتجربة الجبهة الوطنية للتغيير والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) وشباب «6 إبريل».

> المناخ الثوري ما زال ينبض في مصر، ولم يستطع النظام العسكري أن يخمد أنفاسه
>
> لا يمكن للجماهير أن تتحرّك من دون قيادة وتنظيم وبديل وبرامج تزرع الأمل في جدوى الحراك

ما حدث في مصر بعد يناير/ كانون الثاني 2011 لم يكن بناءً لتحالفاتٍ تسعى إلى إنجاز هدفٍ مشترك، وإنما تأسيس لجبهاتٍ تعمل وتتآمر بعضها على البعض الآخر، وتفتّت قوى المعارضة وتستقطبها وتجرّ المجتمع معها إلى دائرة الاستقطاب اللعينة. التحالفات الحقيقية سيخرج من خلالها القيادات البديلة والمستقبلية، خصوصا من العناصر المميزة والواعدة من الشباب. كما أنها ستمثل بديلا شرعيا وجدّيا للنظام الاستبدادي القائم. ويمكن لهذه التحالفات أن تتصدّى للقيام بعمليات التطهير المطلوبة والشاملة لبقايا النظام الاستبدادي، وأن تشكل نواة للمؤسسات التي يمكن أن تقوم عليها دولة ديمقراطية جديدة. وأزعم أن السنوات القليلة الماضية أثبتت أن في مصر قيادات بديلة من مختلف التيارات السياسية (معظمها مغيب في السجون، ويصعب حصرها جميعا في هذه المساحة)، قادرة على إدارة البلاد والتصدّي لحل مشكلاتها وحماية ثرواتها بصورة إن لم تكن أفضل بمراحل من قدرة النظام القائم، فعلى الأقل لن تكون أسوأ أداءً.

إن اعتمدنا على المعارضة التقليدية القديمة في بناء تلك التحالفات، فقد نضطر للانتظار طويلا، وفي الغالب من دون جدوى. مضى قرابة العقد، ولم تتم لا مكاشفة أو مصارحة أو مصالحة بين القوى السياسية، ولا الاتفاق على هدف واحد يتم النضال من أجله، ولا التوافق على قيم عليا يلتزم بها الجميع، ولا التوافق على رؤيةٍ لمستقبل مصر التي نريد. لا أظن أنه تُرجى جدوى من تلك المعارضة، وخصوصا أن الوقت الآن ليس وقت صراعاتٍ أيديولوجيةٍ وتصفية حسابات شخصية ومكايدات سياسية. فمن حق آلاف الشهداء والمسجونين والمختفين قسرا والمطحونين، علينا أن نحدّد أولويات المرحلة والأهداف التي نناضل من أجلها، وفي مقدمها زوال الحكم العسكري، والإفراج عن المعتقلين، واسترجاع ما تم التفريط فيه من مصالح الوطن الاستراتيجية.

عناصر الانتفاضة الشعبية والانفجار التلقائي موجودة، من سخط شعبي متزايد، ونظام متوتر عاجز عن إقناع الشعب بجدوى إنجازاته، وتفريطه وارتهانه التام للخارج، إلا أن شروط نجاح الحراك غير متوفرة. ومن الظلم تحريض الناس على الثورة، من دون أن تتوفر لها القيادة والبرامج البديلة التي يمكن أن تُخرجها من ضيق تلك المرحلة ومرارتها إلى مستقبل تنعم فيه بالكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. ولعل الأمل في الشباب وجيل جديد من المعارضة أن يبني تحالفاته وأساليب مقاومته بشكل مبدع وخلاق، يتناسب مع عصر الرقميات والذكاء الاصطناعي، وأن يتجاوز عصر الديناصورات السياسية.

(كاتب مصري)

خلال تظاهرة ضد النظام في فيينا، 5 يوليو 2020 (Getty)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads